ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الاتفاقية الأمنية الأميركية- الأوكرانية: مجرد قوننة لما هو قائم

ليلى نقولا

بالرغم من أن الإعلام الغربي والبيت الأبيض صوّر الاتفاقية كأنها إنجاز كبير في مسار الدفاع عن أوكرانيا والالتزام الأميركي بأمنها، فإنّ الاتفاقية بشكلها الحالي لا يمكن اعتبارها سوى مجرد قوننة للعلاقات الدفاعية بين إدارة بايدن وأوكرانيا.

وقّع الرئيس الأميركي جو بايدن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في ١٣ حزيران/

يونيو ٢٠٢٤ اتفاقية أمنية ثنائية مدتها ١٠ سنوات، ستقوم بتوفير إطار للدعم الأميركي الذي ستقدمه الولايات المتحدة لـ«قدرات الدفاع والردع الأوكرانية»، فضلاً عن «التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في أوكرانيا".

وتركّز الاتفاقية على تعزيز وتعميق التعاون الأمني والدفاعي والاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وذلك من خلال قيام الأميركيين بتطوير القوات الأوكرانية لتتماشى مع معايير حلف شمال الأطلسي وتمكين أوكرانيا من تطوير قوة عسكرية حديثة في المستقبل، وتبادل المعلومات الاستخبارية وتطوير التجسس والأمن السيبراني، وزيادة القاعدة الصناعية الدفاعية في أوكرانيا، وتطوير نظام طاقة أوكراني لامركزي متكامل مع أوروبا، وغير ذلك من التزام الولايات المتحدة بمساعدة أوكرانيا في الدفاع عن أمنها.

ويذكر موقع وزارة الخارجية الأميركية أن «الاتفاق يعزز هدفنا المتمثل في أوكرانيا آمنة وذات سيادة ومستقلة ومتكاملة مع المجتمع الأوروبي الأطلسي وقادرة عسكرياً على هزيمة العدوان الروسي الآن وردعه في المستقبل".

وبالرغم من أن الإعلام الغربي والبيت الأبيض صوّر هذه الاتفاقية كأنها إنجاز كبير في مسار الدفاع عن أوكرانيا والالتزام الأميركي بأمنها، فإنّ الاتفاقية بشكلها الحالي لا يمكن اعتبارها سوى مجرد قوننة للعلاقات الدفاعية بين إدارة بايدن وأوكرانيا، وذلك على الشكل التالي:

١- ليست معاهدة دفاع مشترك بل مساعدة دفاعية

تتضمّن الاتفاقية نصوص تمت الاشارة إليها خطأً كأنها نصوص اتفاقية دفاع مشترك شبيهة بالمادة ٥ من اتفاقية منظمة حلف شمالي الأطلسي، والتي توجب الدفاع الجماعي المشترك عن أي دولة تتعرض للتهديد أو العدوان.

في الواقع، يشير نص الاتفاقية الأمنية الثنائية بين أوكرانيا والولايات المتحدة (المادة ٢) إلى أن المسؤولين الأميركيين والأوكرانيين سيجتمعون في غضون ٢٤ ساعة في حالة وقوع هجوم مسلح (أو التهديد به) على أوكرانيا، لتطوير استراتيجية للردّ وتحديد احتياجات أوكرانيا من الدعم الدفاعي.

لا تتضمن الأطر الدفاعية المذكورة في تلك المادة أي التزام أكيد من جانب الولايات المتحدة بتوفير قوات أميركية عسكرية للدفاع عن أوكرانيا أو التزام بدفاع جماعي، كما هي اتفاقية الناتو، بل تشير إلى مساعدة اقتصادية وعسكرية وعقوبات اقتصادية وتبادل استخباري...

٢- اتفاقية غير ملزمة

بالرغم من أهمية الاتفاقية لكل من إدارة الرئيس جو بايدن والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، فإنّ عدم عرض تلك الاتفاقية على الكونغرس الأميركي للتصديق عليها يجعلها غير ملزمة إلا للإدارة الأميركية التي تريد الالتزام بها، ويمكن لأي رئيس قادم، سواء كان دونالد ترامب أو سواه، أن ينسحب من تلك الاتفاقية بقرار منفرد منه.

وبالرغم من أن الاتفاقية (المادة ٩) تنص على «تسجيلها لدى الأمم المتحدة وفقاً للمادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة في غضون ٦٠ يوماً من دخولها حيز التنفيذ»، فإنّ تسجيلها لا يعني أنها ستكون ملزمة لأي رئيس أميركي مستقبلي لا يريد الالتزام بها أو يجد أن الالتزام غير ذي جدوى.

وانطلاقاً من إدراك الأميركيين هذه المسلمة، ورد في الاتفاقية (المادة ٧) أنه «لا يجوز حلّ أي اختلاف في وجهات النظر أو نزاعات تتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية إلا من خلال التشاور بين الطرفين، ولا يجوز إحالتها إلى أي محكمة وطنية أو دولية أو هيئة تحكيم أو أي هيئة مماثلة أخرى أو أي طرف ثالث للتسوية»، وتضيف أن تنفيذ الأنشطة «مرهون بتوافر الأموال لذلك» (المادة نفسها).

كما تورد الاتفاقية في المادة ١١ أنه «يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار مكتوب عبر القنوات الدبلوماسية للطرف الآخر بنيته إنهاء هذه الاتفاقية. ويدخل الإنهاء حيز التنفيذ بعد ٦ أشهر من تاريخ هذا الإشعار".

في المحصلة، تعد هذه الاتفاقية الأمنية الثنائية مجرد قوننة لما هو قائم فعلياً وما يتم تنفيذه من دعم عسكري أميركي وأطلسي لأوكرانيا في حربها مع روسيا، مع العلم أن عدداً من الدول الحليفة للولايات المتحدة، ومنها بعض الدول الخليجية، سارعت إلى إبداء رغبتها في توقيع اتفاقية دفاع مشترك مع الولايات المتحدة، لكن يبقى الأمر من دون فائدة حقيقية، إذا لم تنص المعاهدة على ما يشبه المادة ٥ من اتفاقية «منظمة حلف شمالي الأطلسي»، ولم يقرّها الكونغرس الأميركي لتتمتع بالديمومة والاستمرارية.

الحرب الشاملة والثلاثي المردوع

يونس عودة

من المؤكد أن التحذير الصارم للأمين العام لحزب اللّه سماحة السيد حسن نصر اللّه، بأن «فتح المطارات والقواعد القبرصية للعدو «الإسرائيلي» لاستهداف لبنان يعني أن الحكومة القبرصية جزء من الحرب وستتعاطى معها المقاومة على أنها جزء من الحرب» قد أعطى ثماره المرجوة، على أن يبقى الأمر مرهونًا بمدى صدقية المسؤولين القبارصة، ولم يخضعوا للتعليمات البريطانية، أو غلاة الاتحاد الأوروبي، الذين لا زالوا يصرون على شراكة الكيان الصهيوني في عدوانه تمامًا مثل الولايات المتحدة الأميركية.

في الأبعاد الواقعية استنادًا إلى قدرات المقاومة التي كشفت غيضًا من فيض المعلومات، سواء في ما جاء من «غلة» مدهشة حصدها «الهدهد»، أو في تحديد الأهداف اللاحقة وبينها «الكرياه» لا بد من أن حلف الأعداء يضرب أخماسًا بأسداس، لجهة التدمير الممكن في كلّ بنية الكيان العسكرية، والاقتصادية، بعد ما لحق من تدمير في البنية الأمنية والهجومية «الإسرائيلية». وبالتالي يمكن الاستخلاص، أن ما حققته المقاومة، وأفرج عن بعض منه السيد نصر اللّه، يظهر أن الثلاثي العدواني الرئيسي، أي الكيان الصهيوني والولايات المتحدة وبريطانيا، مردوع، كما بقية الملحقين بهم، من غربيين وعرب وإن كانت نوايا هؤلاء أكثر شدة في الترهيب والقتل.

لا شك أن القيادة القبرصية التي سارعت إلى لملمة نتائج التحذير، وهي العالمة أن الجزيرة التي تبعد نحو ٢٥٠ كلم، أي أنها تقع كلها تقريبًا ضمن نطاق الصواريخ العملياتية التكتيكية للمقاومة، ستحل فيها خسائر لا يمكن تعويضها، وهي التي تعتمد على السياحة بشكل شبه كلي في اقتصادها، بعدما تحولت إلى مركز المجون الأول في حوض البحر المتوسط، ومركزًا محوريًا لنشاط «الموساد» إضافة إلى القواعد البريطانية التي تستخدم في أي عدوان، كما استخدمت مع الولايات المتحدة خلال الرد الإيراني المعلن على العدوان على القنصلية الإيرانية مطلع نيسان الفائت.

لقد عبر دبلوماسيون أوروبيون بصراحة عن جزعهم من جدية إعلان السيد نصر اللّه الردعي، وقد أعلن هؤلاء، ومنهم من يعمل في قبرص، بعد تبجح بعض المسؤولين الأوروبيين، بأن أي هجوم على قبرص بمثابة هجوم على اتحادهم شبه المترنح، أنهم مرعوبون من سماح قبرص باستخدام أراضيها في أي نشاط يساعد «إسرائيل» في أي عدوان محتمل على لبنان، وقال أحد مبعوثي الاتحاد الأوروبي العاملين في نيقوسيا إن «لدى حزب اللّه تاريخًا في التصرف بناءً على تهديداته»، ما يعني أن المسؤول الأوروبي يأخذ تحذير حزب اللّه على محمل الجد، والأهم في ما قاله المسؤول الأوروبي أن «حزب اللّه يعلم أن قبرص لا تملك القدرة العسكرية على الرد، ولذلك فهي هدف سهل".

لقد بررت قبرص المناورات المشتركة مع القوات «الإسرائيلية» المتعددة، بأنها جرت داخل القاعدتين البريطانيتين أكروتيري وديكيليا، وهما ضمن السيادة البريطانية منذ كانت الجزيرة تخضع كليًا للاستعمار البريطاني، رغم أن كلّ عناوين المناورات تتعلق بالعدوان على لبنان، وقد انتقلت القوّة «الإسرائيلية» عبر الأجواء، والمياه القبرصية، كما استخدمت المطارات المدنية في عملية الانتقال والعودة، وإذا أرادت قبرص التي اشترك جنودها في المناورات التملص من دور مساعد لـ«إسرائيل»، فإن القلق الحقيقي سيكون مركزه بريطانيا، وقواعدها في قبرص، حيث ألقت الحكومة القبرصية الكرة.

من غير المشكوك فيه أن النوايا العدوانية «الإسرائيلية» باتّجاه توسيع الحرب تتصاعد، بغضّ النظر عن التلويح اليومي بأن القرار اتّخذ، وتم توقيع خطة الغزو على مستوى الجيش بانتظار أمر العمليات السياسي من رئيس الحكومة، ولهذا توجه وزير الحرب «الإسرائيلي» يوآف غالانت إلى واشنطن لمناقشة حرب غزّة والتصعيد على جبهة الشمال مع لبنان مع تكرار غالانت أن «إسرائيل متأهبة لأي عملية عسكرية». لكن يبدو أن الإشارة الأميركية، هي الفيصل، وستكون خلاصة ذلك بعد لقاءات غالانت مع نظيره الأميركي لويد أوستن ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، وعدد من المسؤولين. وقد أوضح ذلك بقوله إن الاجتماعات مع كبار المسؤولين الحكوميين حاسمة بالنسبة لمستقبل الحرب، لا سيما أن المطلب «الإسرائيلي» الأساسي، يكمن في تأمين الدعم الأميركي اللازم للانتقال إلى المرحلة الثالثة من العملية العسكرية في غزّة، وكذلك تغطية ما يتطلبه الوضع على الجبهة مع لبنان.

من الواضح أن أميركا ليست ضدّ الحرب والعدوان من حيث المبدأ والواقع، لكنّها في الحقيقة تخشى من نتائج الحرب على «إسرائيل» التي أعلن غالبية قادتها أنّهم يخوضون حرب بقاء ووجود، وقد تبلّغ «الإسرائيليون» ذلك خلال اجتماعات مستشار الأمن القومي تساحي هنغبي ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر مع مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان ووزير الخارجية أنتوني بلينكن، لا سيما وأن المقاومة قادرة على تحييد «القبة الحديدية « وهي عمليًا جرى تحييدها بنسبة عالية من خلال تكتيكات، ورمايات محكمة على قواعدها. وذكرت شبكة «سي إن إن» أن المسؤولين في إدارة بايدن يشعرون بقلق بالغ من أن أنظمة الدفاع الجوي «الإسرائيلية»، بما في ذلك القبة الحديدية، ستنهار في حالة نشوب حرب شاملة مع حزب اللّه. ولم يتردّد الأميركيون في الإعلان عن أن نظراءهم «الإسرائيليين» يشاركونهم هذه المخاوف ويخططون لنقل الأنظمة من محيط غزّة إلى الشمال استعدادًا لهجوم محتمل ضدّ حزب اللّه، واعترفوا أن أنظمة القبة الحديدية من المرجح أن يتم التغلب عليها في سيناريو يطلق فيه حزب اللّه عددًا كبيرًا من الأسلحة الموجهة بدقة.

لكن المسؤولين الأميركيين لم يخبروا نظراءهم «الإسرائيليين» صراحة أنهم يعارضون شن هجوم ضد حزب اللّه، لكنّهم حذروا من أن مثل هذا الهجوم قد يؤدي إلى صراع إقليمي أكبر بكثير، خاصة بمشاركة مباشرة من إيران. كما أعربوا عن شكوكهم في نجاح خطة عسكرية «إسرائيلية» خلاصتها هجوم يشبه الحرب الخاطفة، لكن المسؤولين الأميركيين أعربوا عن شكوكهم في إمكانية احتواء مثل هذا القتال.

لقد أعلن السيد نصر اللّه بلا قفازات «أن محاولة توسيع دائرة المواجهات الشاملة مع قوى المقاومة قد تشكّل فرصة لضرب أسس الكيان المحتل. وستكون بشكل لم يعهده أحد»، مكرّرًا أنها ستكون بلا سقوف وبلا ضوابط وبلا قواعد.

بكل بساطة، إن العبارة الذهبية التي رفعتها المقاومة منذ اليوم الأول، وهي «الكلمة للميدان» لا تزال درة التاج المنتصر.

فلسطين وعبقرية الأسماء

تقول الرواية إن اسم حي الشجاعية يعود الى معركة دارت عام ١٢٣٩ ميلادي بين أهل غزة تحت لواء الأيوبيّين وفلول الحملات الصليبية بعد معركة حطين، وكان بطل المعركة الشهيد شجاع الدين الكردي، لكن هل يكفي ذلك ليحمل هذا الحي الاسم الذي يتجاوز اسم أحد الأبطال التاريخيين، ويحمل المعنى الأسمى للبطولة وهو الشجاعة؟

ارتبط اسم حي الشجاعية منذ طوفان الأقصى بأشدّ عمليات المقاومة فتكاً بجنود الاحتلال، وأعلى مراتب الشجاعة التي سطرها المقاومون فيها، وليست عملية أمس والتي أسفرت عن مقتل خمسة جنود من جيش الاحتلال وإصابة أربعة آخرين بجراح، إلا واحدة من سلسلة عمليات قتل خلال واحدة منها قبل ستة شهور تسعة جنود وضباط خلال تفجير أحد البيوت المفخّخة بوحدة من وحدات النخبة لجيش الاحتلال.

قبل ثلاثة أعوام اختارت قيادة المقاومة اسم سيف القدس لعمليّتها التي أرادت منها حماية المسجد الأقصى، وردع الاحتلال عن التمادي في التعدي على المرابطين فيه، وهي غير العملية التي بدأت في السابع من تشرين الأول العام الماضي ولا تزال مستمرة، واختارت المقاومة لها اسم طوفان الأقصى.

السيف عادة يمتاز بأنه يحمي ويردع ويبتر، بينما يفيض الطوفان وينتشر ويغمر، ومن ينظر لوظيفة وميزات كلٍّ من العمليتين سوف يلحظ بسهولة الفارق بين السيف والطوفان.

عبقرية الأسماء هي جزء من ثقافة التفوق التي يظهرها الشعب الفلسطيني سواء في رموزه التاريخية التي تحملها أسماء أحياء مثل الشجاعية، او في اختيارات معاصرة وراهنة تقدم عبرها المقاومة بعداً استراتيجياً دقيقاً لكل عملية.

البناء

أردوغان يأمل بإعادة العلاقات الدافئة مع دمشق

علي حسن

بعد فترة طويلة من الركود في ملف إعادة العلاقات بين سورية وتركيا ظهرت العديد من المؤشرات إلى بداية انفراج في هذا المجال، ولا سيما تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التي أمل بها عودة العلاقات مع سورية إلى سابق عهدها، وحديث الرئيس الأسد عن انفتاح سورية على كلّ المبادرات ذات الصلة بالعلاقات السورية التركية.

إجماع تركي على تطبيع العلاقات مع سورية

وعن تصريحات الرئيس التركي وأسبابها ودوافعها قال المحلل السياسي محمد خالد القداح إن كلام الرئيس التركي عن ضرورة العودة إلى العلاقات الاستراتيجية مع دمشق بل والتغني بالعلاقة الأسرية التي كانت مع عائلته لم يعد نابعًا من مصلحة شخصية أو حزبية كما كان قبيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية الماضية، وإنما بات يعبر عن إجماع تركي عبرت عنه جميع الأحزاب التركية على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها بما فيها حلفاء حزب العدالة والتنمية من الحزب القومي المتطرّف وحزب الرفاه الإسلامي. أما مواقف المعارضة التركية وعلى رأسها حزب الشعب الجمهوري فكانت ثابتة منذ بداية الأزمة السورية، وقد عبر زعيم حزب الشعب الجمهوري الحالي عن استعداده للتوجه إلى سورية من أجل تذليل العقبات التي تحول دون تطبيع العلاقات بين البلدين.

وعن أسباب هذا الإجماع قال قداح إن هناك أسبابًا عديدة لذلك وعلى رأسها الهاجس الأمني، خاصه بعد إعلان الإدارة الذاتية الكردية التي تسيطر على شمال شرق سورية عن نيتها إقامة انتخابات محلية تحت إشرافها في محاولة منها لإضفاء الشرعية على حكمها المحروس بالحراب الأميركية، واستمرار وجود هذا الكيان الانفصالي على الحدود الجنوبية لتركيا يمكن أن يشكّل خطرًا استراتيجيًا على الأمن القومي التركي خاصة مع وجود ملايين الكرد الأتراك داخل تركيا. وأمام كلّ ذلك والإصرار الأميركي على الاستمرار في حماية الإدارة الذاتية الكردية لا تجد أنقرة بدًا من إعادة العلاقات مع دمشق والتنسيق الأمني والعسكري معها لإنهاء هذا الخطر المشترك الذي يهدّد أمن تركيا وينتقص سيادة الدولة السورية على أرضها.

الأسباب الاقتصادية تلعب دورها أيضًا

من ناحيته رأى المحلل السياسي عدي حداوي أن هناك أيضًا أسبابًا اقتصادية تدفع أنقرة دفعًا نحو تطبيع علاقاتها مع دمشق، خاصة مع العبء الكبير الذي ألقى بثقله على كاهل الاقتصاد التركي في ظل وجود ملايين اللاجئين السوريين في تركيا وارتفاع الأصوات التركية المطالبة بطردهم بسبب مزاحمة العامل السوري لهم في حقل العمل. وفضلاً عن ذلك فإن المناطق التي تسيطر عليها الفصائل الإرهابية التابعة لتركيا باتت أيضًا عبئًا عليها في ما يتعلق بالإنفاق المالي على تلك الفصائل ومؤسساتها.

وأضاف حداوي أن عودة العلاقات التركية مع دول الخليج (الفارسي) لن تثمر بشكل صحيح إلا بإعادة فتح الأراضي السورية لتكون رأس العبور البري إلى تلك الدول. وبالتالي لم يكن أمام الأتراك إلا الإقرار بخطأ سياستهم في الملف السوري ومحاولة استرضاء دمشق لفتح صفحة جديدة معها. وتوقع حداوي أن يسير البلدان بالشكل الصحيح نحو إعادة العلاقات حتّى وإن تأخر الأمر بعض الوقت.

«الشجاعية».. المقاومة تغرق جيش الاحتلال

خليل نصر اللّه

من جديد، عاد جيش الاحتلال «الإسرائيلي» ليغرق في الشجاعية شرق غزّة، الحي الذي أراد الثأر منه بعد المقتلة التي تعرض لها جنود غولاني عام ٢٠١٤، ثمّ المقتلة الثانية أواخر عام ٢٠٢٣.

في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣، وقف وزير الحرب «الإسرائيلي» «يوآف غالانت»، عند مشارف غزّة، بين جنوده، وتوعد حيّ الشجاعية وجباليا قائلًا: «مقاتلو جولاني يعودون إلى هنا لإغلاق الدائرة، ولن يغادروا قبل تدمير البنية التحتية الإرهابية".

يومها، خاض لواء غولاني اشتباكات ضارية مع مقاتلي القسام والفصائل الأخرى، وكان الرد على غالانت بـ«صورة السيلفي» الشهيرة لمقاوم قسامي إلى جانب ناقلة جند تلتهمها النيران بعد ضربها من قبل المقاومين. يومها أيضًا وقعت قوات في كمائن الموت وقتل ما لا يقل عن عشرة بين جنديّ وضابط وفق اعترافات رسمية، ناهيك عن قتلى من ألوية ووحدات عسكرية أخرى.

في السادس من كانون الأول/ديسمبر، أي بعد يومين من تصريح غالانت، وصفت صحيفة معاريف مشهد المعارك في حيّ الشجاعية وجباليا بالأعنف منذ بدء العملية البرية قبل مدة.

لم تستمر المعارك طويلًا، حيث تراجع جيش الاحتلال زاعمًا تحقيق منجزات وتفكيك كتائب لحماس، وهو ما دحضته الوقائع، وكذلك معلومات غربية و«إسرائيلية» عن إعادة المقاومة تشكيل قواتها في كامل شمال القطاع.

قبل العلمية العسكرية في رفح، ومع تراجع جيش الاحتلال في خان يونس، اختبر جنود العدوّ جباليا مجددًا، ما أوقعهم بمقتلة كبيرة، تصدرت مشاهدها شاشات التلفزة، وشهد الميدان تطوّرًا في عمل المقاومة التي خبرت تكتيكات العدوّ وتكيفت معها، كالعادة دخول ثمّ تراجع.

يوم الخميس، أطلق جيش العدوّ عملية عسكرية في حيّ الشجاعية، الحي الذي فشل فيه أواخر العام الماضي، بحجة ضرب كتائب القسام وسرايا القدس التي عادت إلى المنطقة، وفق توصيف جيش الاحتلال.

منذ الخميس، تعترف هيئة البث «الإسرائيلية» بوقوع أربعين اشتباكًا مسلحًا بين جيش الاحتلال ومقاومين فلسطينيين، توزعت بين كمائن معدة سلفًا واستهداف جنود وضباط قنصًا، واستهداف آليات عسكرية، وتحصينات. من جديد، المشهد يشبه سابقاته من حيث ضراوة المواجهة والخسائر في صفوف الضباط والجنود.

في الواقع، يعود جيش الاحتلال للغرق هناك، وما العودة إلا مؤشر على الفشل في السابق، حيث تحدث قادة العدوّ عن إنجازات، يتبين اليوم أنها زائفة.

لكن أسئلة تطرح حول ماهية المغامرة «الإسرائيلية» من جديد، والاستعداد لدفع الثمن. هنا، لا بد من الإشارة إلى أمور عدة أبرزها محاولة تهيئة الأرضية لـ «منطقة عازلة»، في حال لم يتم التوصل لاتفاق وقف نار، وكذلك البحث عن منجز في منطقة تشكّل حساسية لدى الجيش «الإسرائيلي» وكذلك جمهوره.

حتّى الآن، ووفق الوقائع الميدانية، يبدو واضحًا أن منجزًا يعتد به صعب المنال في الشجاعية، خصوصًا أن المقاومة حاضرة وقد طورت في عملها إلى حد لا يمكن لجيش الاحتلال السيطرة، مع إبقائه ضمن إطار العمليات الخاطفة التي لا يمكن صرفها، ومنعه من التثبيت والاستقرار في منطقة عمرانية، كما هو حال باقي مناطق القطاع.

يبقى القول إن رمال حيّ الشجاعية لا تختلف عن رمال كامل القطاع، وإغراق جيش الاحتلال فيها أمر مفروغ منه، وهو ما يعقد المشهد على الطاقمين العسكري والسياسي ويضعهما أمام خيار واحد هو وقف الحرب وإلا دفع الثمن.